

الأسس النظرية حول مفهوم الازمات وأسباب ظهورها . الأستاذ الدكتور: الأخضر شريط.

مدير مخبر مشكلات الحضارة .

جامعة الجزائر 2 .

حينما نحلل مفهوم الازمة نجده متقلب الأوجه فلا يكفي الاعتماد على وجه واحد لإطلاق الاحكام على تسيير ما أ و على نجاعة ما . أو حتى على مسوغات ما . لنقول أن الازمة ضاربة أطناها في عمق مجتمعنا من المجتمعات أو حتى لنقول في عمق بعده الاقتصادي والإحتي في بعده السياسي. لماذا؟ لأن المجتمع هو انعكاس للسياسة أي لتسيير شؤون بلد ما من البلدان. وعليه فإن الازمة مهما كانت تأخذ شكلا سياسيا أو اقتصاديا أو حتى اجتماعيا فإن تأثيراتها ينخر عادة ما شكلا من هذه الاشكال ولنا الأمثلة العديدة من ذلك:

فعندما نقول الازمة السياسية التي مرت بها الجزائر - في تسعينيات القرن الماضي- كان لها انعكاساتها على المستوى الاقتصادي، أو حتى على المستوى الاجتماعي، فإننا نعني بذلك أن الجزائر لجأت آنذاك إلى ما يسمى بإعادة الجدولة لديونها سنة 1995¹. كما أن الازمة آنذاك خلفت الكثير من الافرازات الاجتماعية ومن ذلك تسريح العمال في سوق العمل، الشيء الذي تأثرت له الكثير من الاسر الجزائرية. كما تأثرت له البنية الفوقانية حتى ضل القائمون على تسيير البلد يعانون من تساقط الحكومات تلو الحكومات. وإجراء كذا من الانتخابات الحرة والنزيهة.

من هنا أمكن القول أن الازمة حينما تبدأ: تبدأ بمعامل واحد وليكن هذا المعامل هو المعامل السياسي، غير أنه ما ينفك أن تكون له افرازات اجتماعية واقتصادية. مما يتبن معه أن السياسي هو قلب الازمات أي ان تأثيره عميق لدرجة أن له تأثيرات أخرى. كما أننا حينما نقلب الأمر مع الازمة الاقتصادية نجد أن لها افرازاتها على المستوى السياسي والاجتماعي أيضا وخير دليل على ذلك هو أزمة بنك الاخوة ليمان Liman Brothers 2008² في وول ستريت بالولايات المتحدة الامريكية. حيث لا حظنا كيف أن دولا بأكملها غيرت من مسار سياساتها لعلها تتجافى وتتخاشى التأثيرات على جوانبها السياسية والاجتماعية.

كما أن الازمة قد تعصف بالجانب الاجتماعي فيصبح سوق العمل يعاني الكساد مثلا بحيث يكون المجتمع مختل في توازناته إذ تطغى الحياة الاجتماعية ضمن الفوارق بين الطبقات، أو تذوب الطبقات، ويصبح المعامل المتحكم الوحيد هو ظهور امبراطورية الكادحين. غير أن إفرازاتها أي إفرازات هذه الأخيرة تكون دون معطيات اقتصادية ولا حتى سياسية. وإن كان كما قلنا المعامل السياسي هو القلب المتحكم في الازمات. ومن هنا باتت الإشكالية التي نطمح إلى معالجتها في هذا البحث هي إذا كنت الازمة في عمومها تأخذ بالمعامل السياسي فإن تأثيراته تكون على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الطفرة في عالم الاقتصاد قد تتسبب في الندرة. وبالتالي قد تخلق أزمة اقتصادية. فهل يمكننا اعتبار أن الازمة هي أزمة سياسية وحدها أم أنها اقتصادية، أم أنها اجتماعية فقط، أم انها هذا الكل المتناسق والمنسجم والذي تعمل تأثيراته على جميع المستويات التي ذكرنا؟ ذلك ما نجتهد في اماطة اللثام عنه ولنبدأ من اجل ذلك بتحليل للخطوات التالية:

1- مفهوم الازمة السياسية الأسباب والتأثيرات

2- الازمة الاقتصادية المفهوم والمبدأ

⁽¹⁾قررت الجزائر إعادة جدولة 7320 مليون دولار لمدة 15 سنة مع فترة سماح لمدة أربعة سنوات عام 1995
⁽²⁾أعلنت مؤسسة مالية عملاقة، هي "اليمان برانرز" عن إفلاسها، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبح الكساد الكبير في عام 1929 وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكد تنبؤات ألن غرسبيان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب "اليمان برانرز". ودخلت بذلك الأزمة المالية العالمية منعطفا خطيرا بإعلان هذا البنك: رابع اكبر بنك أمريكي عن إشهار إفلاسه بعدما تكبد خسائر مالية جسيمة في الفترة الأخيرة كان أفدحها في الربع الثالث من السنة المالية الحالية، حيث بلغت حوالي 4 مليار دولار، وقد أصيبت المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية، وأسواق المال بصدمة عنيفة أعقبها تراجع كبير في مؤشرات البورصات الكبرى، في حين تهاوى سعر صرف الدولار أمام الين الياباني، والأورو الأوروبي، والعملات العالمية الكبرى

3- الازمة الاجتماعية الأسباب والمضاعفات.

4-الازمة والحلول أو التحليل والتركيب في العوالم الثلاثة .

5- نتائج البحث.

ولكي نتمكن من الحصول على نتائج مرضية. علينا أن نتوجه بالقسم النظري لأهميات المصادر في تحليل لمفهوم الازمة كما انه علينا أن نلامس هذا المفهوم النظري من حين لآخر مع الواقع المعاش من حياة الناس والدول والأمم.

في مفهوم الأزمة عموماً والسياسية خصوصاً.

من التعاريف التي ورد ذكرها في مفهوم الأزمة هي أنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو ما ينتج عنه تغيير كبير. الجماعة أو المنظمة أو المجتمع. كما أن الأزمة حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة – سلبية كانت أو ايجابية – تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة¹. والأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية . (كما أن الأزمة فترة حرجة . أو حالة غير مستقرة تنظر حدوث تغيير حاسم والأزمة خبرة متعلقة بمعوق غير مألوف.

كما أن الازمة لها أيضا دلالات دولية، ومما جاء من مفهوم لها في هذا الجانب: المفهوم الذي أورده وليام كونت: وهو الذي يعرفها بأنها تلك التي بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة. وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محقق وعدم يقين بما سيحدث.

يبدأ صانعو القرار هؤلاء بمعالجة الأوضاع على أساس المفاهيم السابقة لديهم لذلك الواقع، ولكن عندما لا يتطابق هذا الواقع مع الصور الذهنية السابقة لديهم للأمور المختلفة . وجب على صانعي القرار وبسرعة بالغة وفي ظل أحداث متلاصقة سريعة أن يقوموا بإعادة صياغة الصور الذهنية للأوضاع السابقة لما قبل الأزمة . فإذا ما انفجرت الأزمة بنجاح يستمر تواجد هذه الصورة الذهنية الجديدة للأوضاع وكذلك أطراف الأزمة وتستوعب الدروس الخاصة بما حدث وبيزغ إطار جديد للتحركات² السياسية المستقبلية.

كما أن الخضير يعرفها على النحو التالي: – طبعاً بعد أن يأتي على تعريفات لمثيلاتها مثل الصدمة والصراع و...- فيقول: هي تلك التي تعبر عن موقف وحالة يؤججها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية: دولة، مؤسسة، مشروع أسرة ، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها ، ويأتي على اتجاهاتها المستقبلية³.

ومن ذلك ننطلق في محاولة إعطاء مفهوم يليق بالأزمة السياسية فنقول أن الازمة السياسية هي قرار متخذ ضد إدارة شؤون مجتمع ما من المجتمعات، وهذا القرار قد يمس يهيكله من هياكل الدولة، كأن يكون تعطيل العمل بالدستور، أو تعطيل العمل بالهيئة التشريعية، أو حتى تعطيل العمل بالهيئة التنفيذية.

فبخصوص الحالة الأولى تنتج نتيجة أن المجتمع الذي يدين له السياسيون لا يحترمون "مخ" أو روح الحياة السياسية فيه، فيصبحون لا يحتكمون إلى قوانين، لا تمت بصلة إلى الدستور، ومن ذلك يصبح الدستور حبر على ورق. ومن ذلك ما يحصل في كثير من البلدان المتخلفة. والسبب في رايانا هو عدم احترام الحاكم لشعبه من جهة، ومن جهة أخرى هيمنة الفكر التسلطي والدكتاتورية على نظام الحكم لديه . هذا إذا كان نظام الحكم هذا قد سطر في منظومته السياسية دستورا. أما وإن كان يحتكم إلى الشرعية الانقلابية وفي بعض الأحيان يسميها الشرعية العسكرية فإنه يحتكم إلى الحكم وإدارة شؤون البلاد حسب ما يبدوا له فعلاً أو افعالاً حسنة .

¹المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية . طبعة خاصة . 1999م ص 15

² عبد العزيز خطاب ، إدارة الأزمات ، القاهرة 2003 ص 7

غير أن الأزمة السياسية أيضا تصيب بلدا، لما لا تحترم فيه -كما قلنا - مثلا الهيئة التشريعية فيصبح الحاكم هو المشرع وهو من هو: يحكم بما يعرف بالحكم المطلق. ويظهر نوع من الحكم الغير الديمقراطي وهو المعروف بالحكم الأوليغارشي .

والنماذج في هذا المضمار كثيرة، نذكر منها بعض أنواع الحكم في إفريقيا، في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وبالجملة يمكن القول أن البلدان التي عرفت هذا النوع من الحكم هي البلدان المتخلفة. ونذكر من بينها بوكاسا وحكمه في إفريقيا الوسطى. وكان حكمه أمبراطوريا ومنقيستوهيلي ماريام وحكمه في اثيوبيا. وكذا حكم شاه إيران قبل الثورة الإسلامية سنة 1979. وهناك العديد من أنظمة الحكم العربية التي خلدت نفسها بتبوءها على عرش الحكم لأزيد من 30 سنة.

وقد تصير الدول إلى أزمة نتيجة عدم التجاوب بين جهاز السلطة والجهاز التنفيذي. وخير مثال على ذلك ما حصل بين بني صدر الوزير الأول الإيراني والخميني، غير أن بني صدر غادر البلاد بعد الإقالة، وبقي معارضا للحكم، مما لم يتسبب في التأزيم أكثر.

وهناك مثال آخر ما حدث في سوريا بين الرئيس حافظ الأسد ونائب رئيس الجمهورية، عبد الحليم خدام . غير أن هذا النوع من الأزمة لا يدوم طويلا نتيجة أن السلطة تلجأ إلى طريقة تطويقها بعيدا عن البلد أو الدولة.

كما ان الأزمة قد تكون نتيجة منافسة على السلطة، وهو الذي مرت عليه الجزائر مثلا : بعد الاستقلال، بما يعرف بأزمة صائفة 1962. وهي الأزمة التي استطاعت قوة الولاية الخامسة استيعابها وتضميد جراحها في وقت قصير، حيث عولجت مسألة حرب الولايات آنذاك بين فصائل هذه الولاية والولاية الأولى. على حساب الولاية الثالثة والولاية الرابعة. وبقيت المسألة آنذاك ردحا من الدهر بسبب ان ما عرف بالتصحيح الثوري، وتأجيج الجماهير وتظافرهم مع السلطة آنذاك أخدم قتيلا الأزمة وطوقها حينئذ.

إن الأزمة السياسية كما قلنا تكون من صراع ينشب عن قرار. والمثال في هذا واضح فتوقيف المسار الانتخابي في الجزائر ذات ديسمبر 1991. هو قرار نجمت عنه أزمة كبيرة. وهي تلك التي استغرقت حوالي عشر سنوات، والمعروفة بالعيشية السوداء. حيث قامت حرب بين أبناء الشعب الواحد. ومع الأسف لقد حصدت أزمة التسعينات أكثر من 200000 قتيل وشردت بموجبها الكثير من المواطنين الكثير من المفقودين إلى يومنا هذا وكذا الكثير من اليتامى والأرامل و...

و قرار كهذا هو قرار - كما قلنا- توقيف المسار الانتخابي . لقد كانت نتائج الأزمة عاصفة فلم تبقي ولم تذر وأتت على كل أخضر ويابس. وكثيرا ما يحصل من هذا القبيل لا سيما في بلدان العالم المتخلف الذي لا يعرف مسؤولوه أجديات العمل السياسي. لكننا سنكون مضطرين لذكر بعض النماذج من الأزمات التي حصلت في الرقعة الجغرافية المناوئة للعالم المتخلف. نقصد تلك التي حصلت بين الرئيس الروسي بوريس يلتسين والدوما أو لنقل بين ممثلين عن الحزب الشيوعي في الدوما والرئيس آنذاك حتى لجأ الرئيس إلى استخدام القوة لتفريق اعتصامهم داخل البرلمان¹. وهو النموذج الذي يدل على ذلك التحول الذي حصل من النظام الشمولي، إلى النظام الحر، لكنه جلب معه ويلات وأزمات.

وفي مجال العلاقات الدولية نذكر أن الأزمة حصلت ابان الحرب الباردة بين القطب الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تلك التي اشتهرت على الأراضي الكوبية وكادت أن تأتي بحرب عالمية ثالثة. وهي تلك المعروفة بأزمة حادثة خليج الخنازير² لولا تدخل بعض القوى

¹ في خريف عام 1993 انتقل الرئيس يلتسين إلى موقع الهجوم بعد أن وقع في 21 سبتمبر على مرسوم يقضي بحل البرلمان . وفي اليوم التالي أعلن النواب أن المرسوم يتناقض مع نص الدستور وأقالوا يلتسين نفسه ، ثم عينوا ألكسندر روتسكوي نائب الرئيس آنذاك رئيسا للدولة . عقب ذلك جرى قطع الكهرباء والماء على البرلمان حيث كان يتواجد النواب. وحوصر حتى اليوم الثالث أنى قاموا بمظاهرة ودعاهم روتسكوي ل لاقتحام مقر البلدية لكن الطوق ضرب عليها وتم تفريقها. واستمر الحال على ما هو عليه إلى أن استخدم يلتسين الجيش وقصف البرلمان وتراوح عدد القتلى ما بين 123 و 157 واعتقل نائب الرئيس وتم الافراج عنه عام 1994 ضمن عفو شامل.

² وقعت أزمة حادثة خليج الخنازير في أكتوبر 1962.

المحبة للسلام والامن من الدول المعروفة بهذا . وفي باب العلاقات الدولية، نذكر أيضا أزمة هنغاريا أو المجر¹ بعد الحرب العالمية الثانية. وهي التي ترتبط أيضا ارتباطا بإفرازات الحرب الباردة. وهناك العديد من الأمثلة في هذا الباب ومنها نذكر فضيحة إيران غيت Iran-gate التي تسببت في أزمة داخلية بين المحافظين في إيران. وأزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في سفارتهم بإيران . والتي جاء حلها فقط على يد الدبلوماسية الجزائرية آنذاك حيث تم تحرير الرهائن دون إراقة للدماء². وغير بعيد عن هذا وفي التسعينات من القرن الماضي ظهر ما يعرف بأزمة البوسنة، بعد خروج الشيوعيين منها وتدخل قوات الناتو لتقوم المعارك على أرض البوسنة وتدمر إثر ذلك البنية التحتية القاعدية فيها مدعية دول الناتو خوض غمار حرب ضد نظام حكم كاراديتش الذي تشبث بالحكم وبسط نفوذه على البوسنة إلى ان تم القضاء عليه وأخذ على محكمة لاهاي .

وقبل هذا وذلك وفي مجال العلاقات الدولية دائما. لقد تم تداول الازمة الفلسطينية أكثر من مرة -مع ملف الانتفاضة الأولى والثانية. وحتى تم لها الفصل قبل الثالثة، وكادت بل نشبت حرب بين الفلسطينيين أنفسهم بين فتح بقيادة أبو مازن والدحلان آنذاك من جهة، وحماس الفلسطينية والأزمة لا زالت ضاربة أطنابها إلى يومنا هذا. رغم كل التدخلات الإقليمية والوطنية إلى أن تأجيج الأزمة السياسية تفوقت فيه إسرائيل على الأخوين فتح وحماس. كما تمكنت من إشعال نار الفتنة بينهما. والتي لا تزال مدفونة تحت الرماد .

وغير بعيد عن هذا، تمكن نظام الحكم في العراق، من إشعال فتنة طائفية امتدت إلى اليمن مع ما عرف بالربيع العربي مع الأزمة السياسية التي ضربت اليمن في عملية تنحي علي عبد الله صالح - رغم اتفاق الهدنة - ونشوب حرب بين الفرقاء الحوثيين وقوات صالح من جهة والرئيس المدعوم من دول تحالف تقوده السعودية من جهة أخرى . وهكذا لا حظنا أن الازمة السياسية طغت على البعد الإقليمي، مع المسألة السورية التي باتت إفرازاتها تبسط أوزارها على العالم بنشوء مشكلات تنتمي لعالم الاجتماع كما تنتمي لعالم الاقتصاد.

2- الازمة الاقتصادية المفهوم والمبدأ.

نسميها أزمة اقتصادية حينما يختل أحد أركان الاقتصاد ويتسبب في شلل بقية الركائز التي يعتمد عليها عالم الاقتصاد . ومن هنا فإن وجود الندرة سواء في السلع أو في رأس المال أو في أي مصدر من مصادر الاقتصاد يتسبب في ذلك . لأن النشاط الاقتصادي لا يستقيم مع غياب أحد أركان هذا النشاط. وعليه يمكننا أن نلاحظ الملاحظات التالية:

- 1- إن الازمة الاقتصادية تنتج من إفراط أو تفريط في السياسة المالية.
 - 2- إن الازمة الاقتصادية تنتج عن سياسة تخلق الندرة.
 - 3- غالبا ما يصاب عالم الاقتصاد بالأزمة لما يصبح عارض خارجي أو دخلي متسبب فيها. ومن ذلك الحروب الخارجية أو الداخلية .
 - 4- إن الحرب الباردة قد تسبب في الأزمة الاقتصادية.
 - 5- البنوك التجارية قد تلحق ضررا بالبنك المركزي مما يتسبب في الأزمة الاقتصادية كما حصل لبنك الإخوة بروذر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008.
- إن الازمة الاقتصادية قد يتسبب فيها عدة أمور نذكر منها : قد يتسبب فيها ما يعرف بالكساد الاقتصادي حيث تصبح السلع عرضها أكبر من تسويقها . كما أن الأزمة الاقتصادية قد تتسبب فيه الندرة . ومن ذلك الندرة في السلع لا سيما إذا كان البلد يعتمد على الاستيراد وهنا تكون المصيبة .

¹الثورة المجرية 1956، المعروفة أيضاً بالانتفاضة المجرية، وهي أزمة حقيقية عصفت بالمعسكرين نحو الحرب الباردة. وكانت ثورة معادية للسوفييات في المجر دامت من 23 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 1956. هيأت التغيرات السياسية بعد الستالينية في الإتحاد السوفياتي، والحركات القومية للأحزاب الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والاضطراب الاجتماعي بسبب الأحوال الاقتصادية السيئة لعامة المجربيين الظروف لظهور انتفاضة شعبية في أكتوبر عام 1956.

² استمرت الأزمة 444 يوم من 4 نوفمبر 1979 إلى غاية 20 جانفي 1981

كما أن الازمة الاقتصادية قد يتسبب فيها الاحتكار. كما أن التضخم يعتبر عاملا رئيسا في طفو الازمة الاقتصادية. وهذا الأخير يعتبر وبالا لا سيما على اقتصاديات الدول الناشئة. وعليه يمكن اعتبار التضخم من العوامل التي تتسارع إلى نشوب ازمة في الاقتصاد. وإذا ما عدنا إلى تحليل وتوضيح الاعمدة التي تستفحل من خلالها الازمة الاقتصادية نجد أنفسنا وجها لوجه مع:
مشكلة الندرة.
مشكل الكساد.
مشكل التضخم.
الربا.

بخصوص المسألة الأولى أي مشكلة الندرة¹. نحن نعلم أن المدرسة الاجتماعية في الاقتصاد طالما ركزت على هذا المعامل باعتباره معاملا تتسبب فيه الطبقة الرأسمالية، ذلك من أجل خلق جو مشحون بالسلوك الاقتصادي الغير طبيعي. فتصعب مجموعة من الخواص أو أرباب العمل تسيطر على دواليب الاقتصاد، من احتكارهم للسلع، ذات الاستهلاك الواسع. ومن هنا فإن كل إطالة في عمر الندرة سوف يتوج بأزمة اقتصادية كبيرة والعكس صحيح.

ومن ذلك ما عرفناه قبل الحرب العالمية الثانية. أبان الازمة الاقتصادية لسنة 1939 حيث باتت اقتصاديات الدول المنهزمة في الحرب الأولى، تنبئ بالخطر. ذلك أن الرأسماليين في كل من بريطانيا وفرنسا و من حالفهم في الحرب الأولى. أوجدوا عالم الندرة، الذي بات يهدد اقتصاديات العالم، لا سيما الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي والبريطاني. (الدولتان اللتان كانتا مهيمنتين على العالم أثناء الحرب وقبل الحرب). حتى أننا لا حظنا ان الدول المستعمرة آنذاك ومنها الجزائر. اضطرت للجوء إلى ما عرف بعام الترخيس لشراء السلع Bon de...² وهو التسريح التي كانت فرنسا تفرضه على الجزائريين مقابل شراء سلعة ما.

إن الندرة تبقى دائما المتسببة لاقتصاد بلد تنشأ فيه هذه الأخيرة. وقد تأخذ الندرة بعدا وطنيا حيث يسيطر أصحاب رؤوس الأموال على احتكار سلعة ما وهو كثيرا ما يحصل في الجزائر مثلا وفي الدول التي لها اقتصاديات هشة. حتى أننا لا حظنا أزمة اقتصادية بسبب احتكار للزيت سنة 2010 وأخرى بسبب احتكارهم للسكر كما حصل في نفس السنة.

وقد تكون الندرة ذات طابع دولي ومن ذلك ما حصل في أزمة سنة 1972 بين فرنسا والجزائر حيث لجأت السياسة الفرنسية إلى معاقبة الشعب الجزائري بالأحجام عن شرائها لبعض الصادرات الجزائرية. لكن السياسة آنذاك ردت عليها بتغيير السياسة الزراعية وذلك زرع عنب غير عنب النبيذ. ألا وهو عنب المائدة. ومن ذلك خرجت الجزائر من هذه الأزمة بسرة لأنها بالمقابل لجأت إلى استيراد كميات ضخمة من القمح من الاتحاد السوفياتي آنذاك. حتى تفلتت من عقاب السلطات الفرنسية، التي ارادت من فعلتها تلك أن تخلق ندرة في القمح في الجزائر وبالتالي تتفاهم الأزمة.

المعامل الثاني المتسبب في الأزمة هو معامل الكساد الاقتصادي وهذا الأخير ينتج بسبب وفرة في الإنتاج مقابل لا من يشتريها. وهذا الأسلوب في الأزمات تلجأ إليه غالبا الدول المنتجة وهو كثيرا ما

¹ضلت المدرسة الاجتماعية تبني اقتصادياتها على فكرة الندرة. ظانة أن الندرة هي الباعث على النشاط الاقتصادي و

الحالة الخاصة والشاذة لتفاصيل أكثر راجع: Raymond Barre, que sais-je, la désinflation 1983

² هذا التسريح عرف عامه عند الجزائريين مثلا بعام البو ومعناه: في السنة نفسها التي ضربت الأزمة العالم راحت فرنسا تفرض على الجزائريين لشراء أي سلعة - ذات الاستعمال اليومي - ترخييسا. وكررت العملية ابان الحرب العالمية الثانية وكررتها مع الثورة الجزائرية لا سيما في سنوات 1957.1958... بحيث فرضت على الجزائريين سياسة أن يشتروا السلع شريطة لا تزيد عن عدد أفراد الأسرة. وهو تدخل سافر في الحرية للمواطن.

يُحصل فمثلاً في فرنسا حصل عدة مرات أين تظاهر مربوا الأبقار على الإنتاج الفائض في الألبان ومشتقاتها ومن ذلك ما حصل سنة 2005 وتكرر سنة 2007 وتكرر سنة 2011. كما اننا نجد الظاهرة نفسها تتكرر في إسبانيا. لكنها لا تلبث أن تختفي مع تغطية الاسبان لهذا الكساد في مادة الطماطم، التي تأخذ شكل احتفال عيودي. كل سنة. طبعاً حتى يمتصوا من مُعامل الكساد هذا في هذه المادة.

وهو الأسلوب الذي غالباً ما تلجأ إليه الدول المنتجة القوية لمعاينة الدول الضعيفة أو الدول ذات الاقتصاديات الهشة. ومن ذلك ما حصل في الجزائر عام 1986 إبان الأزمة الاقتصادية التي لجأت إليها بعض الدول لمعاينة الجزائر معتمدة تدني انخفاض سعر البترول. الذي عرج مع التسعينات إلى أن وصل إلى 09 دولار للبرميل. واضطرت الجزائر بموجبها إلى إعادة الجدولة لديونها سنة 1994. ففي تلك السنوات التي عرفت بسنوات العشرية الحمراء. كانت وفرة في السلع مقابل لا من يشتريها. لأن جيوب الجزائريين قد أفلست متأثرة بطريقة غير مباشرة بتدني سعر البترول.

وأما عن المعامل الثالث، والمتسبب في الأزمة الاقتصادية، فهو معامل التضخم. إن هذه المعامل لا يرى تأثيره إلى بعد تفاقم الأزمة. لذلك فهو ينخر الهيكل العظمي للاقتصاد. أي لن يرى أثره إلى بعد مرور فترة من الزمن. وتفسير هذا الأخير هو

في الحقيقة يجمع الاقتصاديون أن المصطلح هذا لا اتفاق عليه بينهم ذلك ان الآراء منقسمة حوله إذ ان التضخم يستخدم للتدقيق في عدة حالات نذكر منها : أنه يستخدم:

- لوصف الارتفاع المفرط للمستوى العام للأسعار.
- لوصف المداخل النقدية كالأجور أو الأرباح.
- يستخدم أيضاً لوصف الإفراط في وصف المداخل النقدية. والملاحظ أن هذه الحالات لا تكون مستقلة عن بعضها البعض. فبالأقل انها متداخلة. بمعنى قد يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، والعكس صحيح. أي قد يحدث ارتفاع في الدخل النقدي دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار. وهكذا دواليك مع بقية الحالات التي تكلمنا عليها. ولقد اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة التضخم وأسبابه. حيث ظهرت عدة نظريات حول أسباب ظاهرة التضخم والتي اختلفت في بيان أسباب الظاهرة حيث عزتها بعض النظريات إلى عوامل جانب الطلب (Demand-side factors) أو بسبب سحب الطلب التضخمي (Demand-pull inflation) والبعض الآخر من النظريات إلى عوامل جانب العرض (Supply-side factors) أو بسبب دفع التكاليف التضخمي (push) (Cost-inflation). أما أن هناك مدارس اقتصادية اختلفت في تفسير ظاهرة التضخم ومنها: المدرسة

الكينزية، والمدرسة النقدية، ومدرسة التقليديين الجدد والمدرسة الهيكلية¹. غير ان الملاحظ أيضاً أن التضخم يتميزه مجموعة من الميزات نذكر منها تضخم في الأسعار، وتضخم في الأجور والأرباح والتضخم النقدي المصرفي وتضخم التكاليف وكذا تضخم التكاليف. وكل هذه المميزات تنتج عن الإفراط في الاستخدام لأي عنصر من هذه العناصر في مسألة التضخم².

كما ان المتداول عند الاقتصاديين أن المعروف بالتضخم هو الارتفاع المذهل للأسعار وهو مؤشر على وجود الظاهرة ومن هنا فإن انصراف الذهن إلى هذا هو من قبيل التحصيل الحاصل لظاهرة التضخم في عالم الاقتصاد. ومن السمات البارزة للظاهرة في هذا العالم " أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها إذ التضخم ظاهرة جد معقدة

¹ حسن بن ريفان الهجوج محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي 1

² مهران، حاتم (2007)، "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص. 2

ومركبة في آن واحد. لأنها تنشأ من اختلال العلاقات السعرية، بين الأسعار والسلع والخدمات من ناحية ، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى .

انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات ، والذي يعبر عنه بانخفاض القدرة الشرائية

11

يمكن القول أن ابرز سمة للأثر الذي يتركه التضخم هو فقدان النقود لأهم وظائفها وهو دليل كبير على فقدان العملة لقيمتها العملة. "فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين الباعين والمشتريين، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس الى بديل عن عملتهم المحلية."

لكن أهم أثر يكون له على المستوى الاجتماعي، لا سيما لأنه يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المدخرات في الأراضي و العقارات والمعادن الثمينة بالفائدة.

ومن آثار التضخم على الاقتصاد تدهور قيمة العملة في سوق الصرف، واختلال ميزان المدفوعات حيث تتعرض الصناعة المحلية الى منافسة شديدة بسبب المنتجات المستوردة، فينجم عن ذلك تعطيل للطاقت وزيادة في البطالة و انخفاض في مستوى المعيشة.. و في هذا السياق تجدر الإشارة الى ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تقلص الفائض في ميزانها التجاري لما ارتفعت فيها الاسعار بمعدل أسرع منه في اليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نسبة الانتاجية فيها على أعلى مستوى، ونتج عن ذلك العجز الذي عرفته في ميزان العمليات التجارية.²

الازمة الاجتماعية الأسباب والمضاعفات.

إن ما يطلق عليه بالأزمة الاجتماعية هو في الحقيقة هو غالبا ما يحدث في علمي السياسة والاقتصاد من أزمات . لأن عالم السياسة هو إدارة أو تدبير شؤون الدولة أو المجتمع. لأن الدولة لا توجد بدون مجتمع والعكس صحيح . أي كما أن المجتمع لا يكون مجتمعا بدون دولة بل يمكنه أن يشكل قبائل بربرية، أو افراد همج لأننا نعلم أن المجتمع ما يكون كذلك إلا من توثيق من روابطه الاجتماعية . ومنه فإذا ما تم في عالم السياسة من شرح لروابطه الاجتماعية. نقول حينئذ بان المجتمع مصاب بالأزمة، وهو غالبا ما تكون السياسة أو الازمة السياسية لها ظلها في العلاقات الاجتماعية. لأننا كما نعلم أيضا ان العلاقات الاجتماعية هي ضل يعكس عالم السياسة .إننا نجد مثلا أن الأزمة أصابت المجتمع الإسلامي بعد معركة صفين سنة 37 للهجرة وبالضبط لما قال معاوية للجند أرفعوا المصاحف على الرماح وقولوا هذا حكم بيننا وهي المقول التي رد عليها الامام علي بقول كلمة حق أريد بها باطل وهذه الحادثة حسب المفكر مالك بن نبي "هزت ضمير الفرد المسلم"³ ومنه اهتز لها المجتمع الإسلامي حيث مذ ذاك صار المجتمع الإسلامي موضوع بين كفي كماشة أيحكم ضميره ويلبي نداءه ليمشي متبعا أثر أنصار علي كرم الله وجهه أم يحكم "أريحته"⁴ متبعا أنصار معاوية وعموما يمكن

1 أنظر . http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Oct_2012_402.pdf

²جريدة الصباح-20-10-2006

³ مالك بن نبي ، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر دمشق، سوريا 1983، ص.87..

⁴ عباس محمود العقاد عبقرية الإمام ، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان، 1967.

القول ان المجتمع المسلم أصيب مذ ذاك بانفصام بين عالميه الشخصي والعقلي بين عالمي السياسة وعالم الدين¹ تلك الحادثة التي بات لها أثرها البارز على المستوى الفكري فخلفت ما يعرف بـ "الفرق الإسلامية" والتي لم تكن معروفة قبل هذه الحادثة. والتي مع الأسف لا يزال المجتمع الإسلامي يجر أثارها. وهي التي لا تزال تؤثر في الجانب الاجتماعي، حيث لا زلنا إلى اليوم نصنف المجتمع في الدولة الواحدة، تلك التصنيفات أو ما عوضها من مصطلحات ومن كلمات كقولنا هذا سلفي وهذا تقدمي وهذا....

وفي واقعا المعاصر تعبت وتعصف الأزمات الاجتماعية بالمجتمع وبالأفراد ما تشاء طبعاً كما قلنا غالباً ما تكون الأزمات الاجتماعية ناتجة عن الأزمة السياسية أو الاقتصادية لأن كل أزمة سياسة تترك أثارها على المجتمع سواء أكانت هذه الأزمة ذات حلول أمنية أو كانت ذات حلول سلمية لكنها الأزمة أزمة . ومن ذلك يعاني المجتمع من مرارة هذه الأزمة فيصاب كما قلنا في عالميه خاصة التربوي والعملي بأفتين آفة التسرب المدرسي وآفة تسريح العمال أو آفة البطالة.

"منذ الشروع في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، عرفت الجزائر تزايداً في عدد البطالين وارتفاعاً في نسب البطالة يمكن إظهارها في الجدول التالي الذي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2009).

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة للفترة (1990-2009)

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل البطالة %
1990	1.16	19.7
1991	1.23	20.3
1992	1.34	21.3
1993	1.52	23.1
1994	1.66	24.4
1995	2.11	28.3
1996	2.20	28.1
1997	2.31	28.3
1998	2.33	28.6
1999	2.52	29.3
2000	2.43	29.8
2001	2.58	28.44
2002	2.41	26
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.44	15.30
2006	1.24	12.3
2007	1.37	13.8
2008	1.16	11.3
2009	1.07	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يظهر من الجدول أعلاه أن عدد البطالين قد تضاعف من سنة 1990 إلى سنة 1997، وقد كانت سنة 1995 هي السنة التي عرفت أكبر زيادة مقارنة بسنة 1994 بزيادة قدرها 445 ألف بطل، أما نسبة ارتفاع البطالة فهي تعرف تطوراً منتظماً، حيث تنتقل من 19.7 % سنة 1990 إلى 3.28 % سنة 1997.

في الفترة ما بين 1997 و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ 3.25%، ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود 29.8% سنة 2000.

¹ لتفاصيل أكثر انظر : مالك بن نبي ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي ، ترجمة دار الفكر دمشق ص 62.

إن ارتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، حيث ارتفعت هذه النسبة من 16.9 % سنة 1985 إلى 17.4 % سنة 1986، ثم إلى 19 % سنة 1989، وإلى 29.8 % سنة 2000. هذا يعني أن أسباب البطالة في الجزائر لا تعود فقط لانعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي، بل لعدة عوامل متداخلة.

ومن دون شك أن العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3.39 % سنة 63/62 إلى 3.11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990، ثم إلى 2.1 % سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996. ورغم هذا التحسن، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا)، أي أننا أمام سكان نسبة الشباب فيهم عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتيرة عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 بـ 8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة بـ 3.9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 بـ 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 بـ 300.000 طلب، وقدرت خلال العشرية 1987-1998 بـ 257.000 في المتوسط سنويا. وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الاقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة 96/95، وهذا يبيّن عدد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط).¹

. وحينئذ يترتب عنهما الكثير من الآفات الاجتماعية بديّة تزداد في هذه الظروف ظاهرة الطلاق بين الأزواج كما تزداد نسبة الانتحار وتتفاقم نسبة السرقة وتزداد نسبة استعمال المخدرات والمسكرات وتمتلئ السجون بهؤلاء ويتأزم المجتمع نتيجة هذه الأزمة الاجتماعية والتي كما قلنا يتسبب فيها معاملي المعامل السياسي والمعامل الاقتصادي. وهكذا يدخل المجتمع في حالة من الركون والستاتيكية لأنه يصبح لا ينتج مبرراته وجوده الثقافية كما لا ينتج مبررات وجوده العلمية ولا حتى مبررات وجوده المفاهيمية. كما حدث ويحدث للمجتمعات اليوم خاصة المجتمعات التي سميت بعد الحرب العالمية الثانية بالمجتمعات المتخلفة. وهنا يجدر بنا أن نرى بمرأى العين أن حظ هذه الدول مثلا من جائزة نوبل ضئيل جدا للأسباب التي ذكرنا ولأسباب أخرى لا مكان لها في هذا البحث.

كما يمكننا أن نلاحظ أن قوة المعامل الثقافي وكون أنه يضعف ويعيش الستاتيكية مع هذا النوع من المجتمعات تنجلي وتنتطب عليه الحياة الراكدة. ومن ذلك تزداد هوة التخلف الحضاري عنده، حتى يصبح يعاني هوة سحيقة بينه وبين المجتمع المتحضر. ويصبح بالتالي يتردى إلى ما يسمى بالمجتمع الطبيعي. (يعني ينتقل من المجتمع الساسي إلى المجتمع الطبيعي). وربما لحصاد القرون يصبح من الشعوب البدائية. وتضرب عليه العناكب بنسها. فيصبح قاموس لغته محدود وتصبح معتقداته مشتتة بين الملل والنحل. وينهار كما انهار المجتمع الروماني بعد معركة زاما.

وفي الحصيلة فإن الأزمة الاجتماعية غالبا ما تكون أثر عين بعد الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية.

نتائج البحث:

إن الأزمات سواء أكانت السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية. هي في حقيقة أمرها ناتجة عن تعارض وتناقض مصالح سواء أكانت هذه المصالح مادية أو معنوية

عن المصالح المادية عندما تتناقض تفرز أزمات من النوع السياسي أو من النوع الاقتصادي لكن المتضرر فيكل هذا ومن كل هذه الأزمات الحياة الاجتماعية بسبب أن الأزمة تقوم على كواهل المجتمع

¹ نذير عبد الرزاق وبن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر مداخلة الملتقى الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،

أي كان هذا المجتمع. إن المصالح المعنوية ذات أثر على الجانب الاجتماعي أكثر من غيره بسبب أن هذا لن يصبح يملك من مبررات الوجود الثقافي شيء. ولكن تأثيرها يكون آجلا غير أنه عميق. تعتبر الأزمات السياسية لب جميع الأزمات فإذا ما أصابت دولة ما أو مجتمعا معا فإن اقتصادياته تنهار واجتماعياته تتأثر كثيرا.

إن الأزمة السياسية غالبا ما تؤدي إلى الاقتتال وإلى الحروب في المجتمع الواحد باعتبار أن الحروب والاقتتال هو نتيجة إدارة تدبير مجتمع ما إدارة فاشلة أو لنفل إدارة فوضوية أو أوليغارشية. إن الأزمة الاقتصادية تضرب مباشرة أو تمس مباشرة بجيوب مجتمع ما وتنطلي سلبا على غريزة حب البقاء في الفرد ومنه في المجتمع الشيء الذي يجعل مجتمع ما إما أنه يرفع التحدي وإما أنه يتساقط ويعيش الحياة البطيئة أو السبات: ففي الحالة الأولى يكون رفعه للتحدي إن عثر على مخارج علمية تلبي حاجياته الاقتصادية أو عن عثر على مخارج روحية تغنيه وتعينه على رفع التحدي. ولكن هذا لا يحصل غلا عند المجتمعات المتطورة أو المتحضرة لقد استطعت الولايات المتحدة ان ترفع التحدي بسبب الأزمة الاقتصادية لعام 2008 لما وجدت الحل في اللجوء إلى الاقتراض من دول الخليج وبذلك خرجت من عنق الزجاجة وتركت آثار الأزمة تتأثر لها دول الخليج. في حين أن مجتمعا كمجتمع الصومال أو إفريقيا الوسطى لم يحرك ساكنا أما الأزمة الاقتصادية العالمية وترك الفقر تنهش انيابه البشر هناك.

وهاهو المثال الساطع على قولنا هذا من اليونان أو اسبانيا فهاتان الدولتان بقيتا ردحا من الدهر تعيش على المساعدات التي يقدمها صندوق الاتحاد الأوروبي دون أن تنهار الدولتان ولا تهما في هذا البحث التفاصيل الدقيقة لهاتان الدولتان المهم لم ينهارا كما انهارت الصومال وإفريقيا الوسطى. إن الأزمة الاجتماعية هي انعكاس مباشر أو غير مباشر للأزمة السياسية أو للأزمة الاقتصادية غير أنها أكثر الأزمات حدة لأنها تؤثر مباشرة على الأفراد في المجتمع الواحد.